[٣]

الادارة الدولية لقضايا البيئة

« دور الأمم المتحدة »

د . عطية حسين افندى

تعتبر المشكلات البيئية الدولية اشد تعقيدا فى حلها من المشكلات البيئية الوطنية ، وذلك لسببين إثنين اساسيين ، أولهما انه ليست هناك سلطة واحدة بمقدورها أن تضع السياسات المناسبة وتنفذها ، وثانيهما أن هذه الحلول لابد وأن توفق بين الاختلافات الكثيرة فى ميزان المنافع والتكاليف بالنسبة للبدان المختلفة .

وعندما تعبر آثار التدهور البيئى الحدود الوطنية ، تضاف طبقة أخرى من التعقيد الى مشكلة وضع السياسات وتنفيذها إذ انه ليس من الممكن أن نعتمد ، مثلما يحدث فى كل قطر على حدة ، على إطار قانونى وضوابط تنظيمية وحوافز اقتصادية مشتركة ، وإذا استلزم الأمر ، على سلطة الاكراه التى تحظى بها الحكومة الوطنية ، ولابد أن يستند حل المشكلات البيئية الدولية الى مبادىء وقواعد مشتركة للتعاون فيما بين الدول يساندها الاقناع والتفاوض .

كذلك يعتبر تحديد أولويات للسياسات والادارة البيئية الدولية مسألة معقدة على وجه الخصوص ، إذ أن تكلفة عدم القيام بأى اجراء قد تتحملها دول أخرى ، وقد لا تعود المكاسب الناجمة من هذه السياسات إلى من يستحقها من تلك الدول التى تتخذ أكبر الخطوات ، فضلا عن ان المسألة المتعلقة بكيفية وضع التقدير المناسب لمصالح البلدان النامية أو المتخلفة تلقى عبئا ثقيلا بوجه خاص على كاهل الدول المتقدمة والغنية .

من أجل ذلك كله هناك حاجة متزايدة الى الاجراءات الدولية فى مجال إدارة قضايا البيئة حماية للحياة فوق الأرض وتخفيفا من آثار التلوث بل ودعما للتنمية .

فأين الأمم المتحدة من هذا ؟

ميثاق الامم المتحدة ومسائل البيئة :

فى الفقرة الرابعة من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ترد إحدى غايات شعوبها « أن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية افسح » ، وفى هذه الديباجة أيضا نجد أن الاساس الثالث الذى تنطلق منه الأمم المتحدة لتحقيق غاياتها هو « أن نستخدم الأداة الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية والأجتماعية للشعوب جميعها » وتجىء الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الميثاق عن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها لتنص على « تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والأجتماعية والثقافية والانسانية وعلى احترام حقوق الانسان و .. الخ » .

فإذا مانظرنا فى مواد الفصل التاسع من الميثاق بعنوان « فى التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى » لوجدنا أن المادة الخامسة والخمسين تنص فى فقرتها الأولى على أن تعمل الأمم المتحدة على : « (أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الأستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، (ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومايتصل بها وتعزيز التعاون الدولى فى أمور الثقافة والتعليم » .

وتنص المادة السادسة والخمسين على أن يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا ، منفردين أو مشتركين ، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لادراك المقاصد المنصوص عليها فى المادة الخامسة والخمسين .

أما المادة الستون من الميثاق فهى تنص على أن مقاصد الهيئة المبينة فى هذا الفصل (التاسع) تقع مسئولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادى والأجتماعى تحت اشراف الجمعية العامة ويكون لهذا المجلس من أجل ذلك السلطات المبينة فى الفصل العاشر .

وعندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى عام ١٩٤٨ ، اعتبر خطوة أولى

نحو صياغة « وثيقة دولية لحقوق الانسان » وتكون لها قوة قانونية ومعنوية . وفى عام ١٩٧٦ اصبحت « الوثيقة الدولية لحقوق الانسان » حقيقة واقعة بعد أن وضعت موضع التنفيذ ثلاث وثائق هامة هى الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية ، البروتوكول الاختيارى الملحق بالاتفاقية الأخيرة .

ومن قراءة وتحليل النصوص المشار إليها نجد مبادىء وقواعد عديدة تشكل مجالا رحبا لادارة الأمم المتحدة لقضايا البيئة ومشكلاتها ولأصبح من المنطقى والبدهى بل ومن صميم الاختصاص أن تقوم الأمم المتحدة كمنظمة دولية عالمية ببذل أقصى الجهود فى مجال البيئة ومايتصل بها ويتفرع عنها بل إنه من دراسة مختلف التقسيمات التى قدمها الكتاب لأهداف واغراض الأمم المتحدة يتبين ان الهدف الرسمى لنظام الأمم المتحدة يغطى مجالين واسعين هما : السلام والرفاهية العامة ، ويرى البعض أنهما مرتبطان الى حد انهما يؤلفان غرضا واحدا بعنوانين مختلفين : صيانة السلام وبناء السلام ، ولم يعد خافيا الآن مدى الاتصال والترابط بين قضايا البيئة الدولية وهذا الغرض العام للأمم المتحدة .

وقبل أن نعرض بالتفصيل لدور الأمم المتحدة فى مجال الادارة الدولية لقضايا البيئة نشير الى مسألتين هامتين : الأولى عن تزايد اهمية الادارة الدولية لقضايا البيئة والثانية عن مفهوم الأمن فى إطار تزايد هذه القضايا والمشكلات .

تزايد اهمية الادارة الدولية لقضايا البيئة

لقد اصبحت المسائل العالمية المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية من الاهمية بحيث لم يعد من المقبول أن تناقش العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية والأمنية بدون أن يكون لمسائل البيئة مكان الصدارة ، بل يمكن القول بأن التحديات التى تفرضها هذه المسائل ستكون فى العقد الحالى هى العوامل المحددة لكيفية تطور العلاقات الدولية فى مختلف المجالات ، وليس فى هذا القول مبالغة فهناك من العوامل التى ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية مايشير بقوة الى هذا الاتجاه :

□ ازدياد الاعتماد المتبادل بين التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية .

□ حجم مايحدثه النشاط البشرى من اثر على البيئة والموارد الطبيعية .

□ حقيقة انه رغم زيادة الطلب فإن الموارد البيئية المتاحة لاشباعه آخذة فى التناقص بحيث اصبح العالم - بصورة مضطردة - يعيش على « رأس ماله » البيئى وليس على « الفوائد » ، واصبحنا نواجه خطر حدوث تغيرات لا رجعة فيها .

□ حقيقة أن أخطر التحديات المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية هى تحديات عالمية النطاق تتطلب حلولا عالمية وبالتالى فهى تتطلب درجة لم يسبق لها مثيل من التعاون بين كل دول العالم .

□ الارتباط الوثيق بين كثير من القضايا العالمية ومن بينها الاحتباس الحرارى - الأمطار الحامضية - الفقر - تنمية العالم الثالث - الافراط فى النمو السكانى - فقد الغابات وانتاج الطاقة واستعمالاتها ، مما يزيد من صعوبة البحث عن حلول .

□ بروز ظاهرة اللاجئين البيئيين باعتبارها عاملا مؤثرا فى الشئون الدولية .

إن الأنشطة البشرية ماضية فى تغيير البيئة العالمية ولها أوجه كثيرة سبقت الاشارة الى اهمها ، وقد أصبح واضحا أن تلك الأنشطة تضاهى ان لم تتفوق على العمليات الطبيعية كعوامل للتغير فى بيئة كوكبنا والتغير البيئى متداخل مع شبكة معقدة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية ، وعلى الرغم من ان التقلبات الطبيعية الحديثة فى الطقس والمناخ ليست بالضرورة راجعة الى التغير المناخى الناشىء عن الانشطة البشرية فإنها - مع ذلك - توضح حجم واتساع مجال التأثيرات البيئية فى الاقتصاد العالمى المتداخل .

وأوجه التغير البيئىء العالمى مترابطة علميا وسياسيا ، فمن الناحية العلمية تتطلب المقدرة على التنبوء بالتغيرات التى سوف تحدث مستقبلا فى البيئة فهما للعمليات الفيزيقية والكميائية والبيولوجية والاجتماعية التى تحكم الأرض وللتفاعل الذى يقوم بين هذه العمليات ، ومن الناحية السياسية تؤكد الخيارات التى تتخذ فيما يتعلق بالوسائل لمعالجة هذه المشاكل الحاجة الى سياسات دولية منسقة تتعلق بالطاقة والتكنولوجيا واستخدام الأراضى والتنمية الاقتصادية .

ويبدو أن التهديدات البيئية تدعو الى توحيد المصالح عالميا ، ولكن بما أن الترابط جاء نتيجة الاهمال وليس نتيجة للتخطيط فإنه لا تنتج عنه بصورة اوتوماتيكية الارادة السياسية اللازمة لتعاون دولى أوسع ، ولايزال العالم يتميز بالعديد من المصالح المتضاربة والتفاوت الهائل فى القوة والثروة والقدرة على التأثير ، فإما أن تكون المشكلات البيئية حافزا يدفع البشرية الى التغلب على انشقاقاتها وخلافاتها ، وإما أن تكون سببا اضافيا لاستفحالها .

إذن فمسئولية العمل فى مواجهة مشكلات البيئة وفى مجال ادارة تلك المشكلات على المستوى الدولى لا تقع على عاتق مجموعة واحدة من البلدان ، فالبلدان النامية تواجه تحديات التصحر وزوال الغابات والتلوث وتتحمل العبء الأكبر من الفقر المرتبط بتدهور البيئة . وستعانى كل الأمم من اختفاء الغابات المطرية فى المناطق الاستوائية وفقدان أنواع من النبات والحيوان والتغيرات التى تحدث فى أنماط هطول الأمطار ، وتواجه البلدان الصناعية تحديات المواد الكيماوية والنفايات السامة والتحمض .

وقد تعانى البلدان كلها مما تطلقه البلدان الصناعية

من ثانى اكسيد الكربون والغازات التى تتفاعل مع غلاف الأوزون ومن أى حرب قد تقع باستخدام الأسلحة النووية التى تسيطر عليها هذه البلدان ، كما سيكون للبلدان كافة دورها فى ضمان الامن وتغيير الاتجاهات وتصحيح هيكل نظام اقتصادى عالمى يزيد من إنعدام المساواة ويكرسه كما يزيد من أعداد الفقراء والجياع فى العالم .

ومن ثم فإن التحدى هو كيفية التعامل مع جميع هذه القضايا المتشابكة وغيرها فى نفس الوقت ، فلم يعد ممكنا معالجة الأنشطة البشرية وآثارها فى وحدات منعزلة ، فما نواجهه وفقا لما جاء فى تقرير « برونتلاند » ليس أزمات منفصلة : أزمة بيئية وأزمة تنمية وأزمة طاقة ، إنها جميعا واحدة فالايكولوجيا والاقتصاد اصبحا متداخلين فى شبكة معقدة من الأسباب والنتائج .

مفهوم الامن .. ومشكلات البيئة الدولية :

تقليديا كان مفهوم الأمن يكاد يكون قاصرا على الأمن العسكرى إذ كان يبدو أن التحديات التى تواجه دولة ماتاتى من استعمال العنف من خارجها أى من جانب دولة أخرى أو ربما استخدام العنف والتمرد من الداخل ، ومن ثم سعت الدول الى تحقيق أمنها عن طريق تكوين القوات المسلحة من أجل مقاومة او ردع اى هجوم محتمل ولكن مع التغيرات السريعة التى شهدها العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم يعد هذا المفهوم الضيق للأمن معبرا بصدق عن التحديات المختلفة التى تواجه الدول والتى تمثل تهديدا لمصالحها الحيوية فى عالم تزداد فيه ظاهرة الاعتماد المتبادل وربما يكون أوضح الأخطار التى تهدد الأمن هى الأخطار الاقتصادية فضلا عن الأخطار التى يمثلها التقدم التكنولوجى فى مجال الاتصالات بما وفره من سهولة فى مهاجمة القيم المعنوية للدول . على أن أهم مايعنينا هنا فى مجال دراسة مشكلات البيئة الدولية والبحث فى دور الأمم المتحدة فى إدارتها والتعامل معها ، هو التحدى البيئى أو التهديد البيئى لأمن الدولة ، وهنا نجد المثال الواضح فيما يسمى « التدفق المادى عبر الحدود » والذى يهدد اسلوب الدول فى حياتها بل يهدد سلامتها الاقليمية ، وهذه المسألة ، اى التدفق البيئى عبر الحدود ، تشمل جميع القضايا الدولية التى تنجم عن تدفق مواد طبيعية غير مرغوبة من دولة الى أخرى فهذه المواد بعد ان تعبر الحدود الدولية (بالهواء والمياه) يمكن أن تؤدى الى تدهور فى البيئة المادية لدولة أخرى ، ويمكن أن يأخذ هذا التدهور اشكالا مختلفة فتلك المواد يمكن أن تلوث مياه الشرب أو تؤثر فى الأنتاج الزراعى أو تخفض غلة الغابات ، وربما تؤدى هذه التطورات الى احداث اضطرابات سياسية تهدد أمن الدولة .

والمألوف أن تأتى الأخطار التى يتعرض لها أمن الدولة ـ سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية ـ من جانب أطراف خارجية ، بالاضافة الى أن تلك الأطراف تحتفظ عادة بالسيطرة اثناء قيام التهديد ، وبالتالى تكون قادرة على سحب هذا التحدى فى اى وقت . ويمكن أن يتخذ هذا السحب اشكالا متعددة : سحب القوات العسكرية ، أو رفع العقوبات ، أو وقف الحملات الاذاعية ، او اغلاق مصنع . وإذا كان هناك وجه للتشابه من حيث أن الأخطار الناشئة من التغيرات فى البيئة الكونية ربما تكون صادرة عن جهات اجنبية ـ مثل قيام مواطنى دول أخرى باطلاق غازات ومواد كيماوية فى الغلاف الجوى ـ فإن الوضع لم يعد تحت سيطرة احد ممن يتخذون القرارات . ويجرى تنظيم الأوضاع بدلا من ذلك عن طريق الأنظمة الطبيعية للأرض ، ولذا فليس فى وسع اى فرد أو مجموعة من الافراد سحب هذا التحدى الأمنى على الفور . وهذه هى السمة الأساسية المميزة للأخطار الأمنية الجديدة .

ولمواجهة هذه التحديات الجديدة هناك حاجة الى تقنيات جديدة . وكما راينا أن فهمنا للأمن قد تحرر من قيوده العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية ، يجب الآن أن نبحث عن تحول جوهرى آخر فى الاسلوب الذى تسعى به الدول الى تحقيق درجة كافية من الأمن . ولم يعد يجوز لقادة الدول أن يكتفوا برد الفعل فى سياساتهم الأمنية ، بل يجب أن يتخذوا أيضا اجراءات وقائية ، لاننا فى هذه الأيام التى تحدث فيها تغيرات بيئية على النطاق الكونى لا يمكن أن نضع كل الثقة فى فهمنا التقليدى لادارة الأزمات واتباع سياسة حافة الهاوية . وعلى العكس فإن تفكيرنا فى الأمن ـ على ضوء هذه الأخطار الجديدة الشاملة ـ يجب أن يكون سباقا حتى يعوض الفترة التى لابد من مرورها حتى يحدث أى إجراء اثره على عمل الأنظمة الطبيعية للأرض ومن ثم فإن الاستجابات على صعيد العالم كله أصبحت أمرا لا غنى عنه .

وتشكل ازمة البيئة المتزايدة والمتسعة النطاق تهديدا للأمن القومى ـ بل البقاء ذاته ـ ربما بخطر اعظم من جيران مسلحين جيدا وميالين للعدوان أو حلفاء معادين . وقد اصبح التدهور البيئى فعلا مصدرا للاضطراب السياسى والتوتر الدولى فى اجزاء من أمريكا اللاتينية ، واسيا والشرق الاوسط ، وافريقيا . فقد كان الدمار الذى حدث مؤخرا لمعظم انتاج الأراضى الزراعية الجافة فى افريقيا اشد قسوة مما لو أن جيشا غازيا قد قام بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة على تلك الأراضى . ومع ذلك لاتزال معظم حكومات البلدان المتأثرة بذلك تنفق لحماية شعبها من الجيوش الغازية أكثر كثيرا مما تنفق لحمايته من غزو الصحراء .

يبلغ الانفاق العسكرى العالمى ترليون دولار سنويا وهو مستمر فى النمو . ويستهلك الانفاق العسكرى فى العديد من بلدان العالم نسبة عالية من اجمالى الانتاج الوطنى ، بحيث يسبب هذا الانفاق فى حد ذاته ضررا عظيما لجهود التنمية فى هذه المجتمعات . وتميل

الحكومات الى أن تبنى مواقفها الامنية على مفاهيم تقليدية يظهر هذا بأوضح مايكون فى محاولة تحقيق الأمن عن طريق تطوير انظمة الأسلحة النووية التى يحتمل ان تدمر الكرة الأرضية وتدل الدراسات على أن الشتاء البارد والمظلم الذى سيعقب حربا ذرية محدودة يمكن أن يدمر انظمة البيئة الحيوانية والنباتية ، تاركا من تكتب لهم النجاة من البشر يعيشون على كوكب أرضى مهدم يختلف تماما عن ذلك الكوكب الذى ورثوه عن آبائهم واجدادهم .

ويستولى سباق التسلح - فى جميع انحاء العالم - على الموارد التى يمكن أن تستخدم بصورة منتجة اكثر للتقليل من المخاطر الأمنية التى تخلقها الاضطرابات البيئية من جهة واشكال السخط التى يؤججها الفقر واسع الانتشار من جهة أخرى .

اضف إلى ذلك بعدا آخر يتعلق بالبيئة والأمن على المستوى الدولى ، ومن ثم ضرورة السعى الى إدارة مشكلات البيئة على مستوى العالم (الأمم المتحدة) وهو البعد الخاص بالاجئين البيئيين .

لقد أصبح اللاجئون البيئيون ، وبأعداد متزايدة ، سمة جديدة لعالم اليوم تدعو الى القلق ، وتثير اسئلة سياسية وامنية . وقد بثت محطة تليفزيون « بى . بى . سى » دراما بعنوان « الزحف » عرضت هذه القضية عرضا بليغا : لقد ظهر نبى جديد فى اثيوبيا يحمل رسالة بسيطة للغاية « إننا نجوع ونموت ولا أحد يهتم بنا ، وهم فى أوروبا أغنياء ، سوف نذهب الى هناك وندعهم يشاهدوننا ونحن نموت » . ويروى الفيلم قصة ماجرى فى أوروبا بينما عدة ملايين من الناس فى طريقهم إليها ، وماحدث عندما وصلوا .

هل هذه فكرة مبالغ فيها ؟ إن تحرك اعداد كبيرة من الناس قد حدث بالفعل وترتبت عليه عواقب سياسية وامنية لايستهان بها . فعندما اكل الاهالى الجائعون تقاوى القمح ، وعندما لم يعد لديهم الكفاية من الماء أو التربة ، وعندما ذبحوا آخر الحيوانات وقطعوا آخر الاشجار وعندما يصلون الى اليأس ويفقدون كل أمل ، لا يعود امامهم من سبيل غير السير الى مكان آخر . وفى مثل هذه الحالات الشديدة لن يقف فى سبيلهم شىء - لا القانون ولا الجيش ولا الوعود ، وبعضهم سوف يمر .

وعندما يصل اللاجئون الى البلدان الاخرى - وغالبا ماتكون هى ايضا فقيرة - تصبح احتياجاتهم الى الغذاء والمأوى على الفور عبئا اقتصاديا على مضيفيهم وعلى المجتمع الدولى . واذا كان عددهم كبيرا فإنهم يمارسون تأثيرا سياسيا ، ويمكن أن يثيروا مشاكل امنية ، وهكذا فان تدهور البيئة فى فى العالم الثالث يمثل خطرا مباشرا على الأمن وعلى اسلوب الحياة المرتفع فى البلدان المتقدمة ، كما أنه يواجهنا جميعا بتحديات اخلاقية جسيمة .

والخلاصة انه تنجم عن التحولات المادية الناشئة عن التغيرات فى البيئة العالمية ، آثار اضافية تمتد الى العالم الاجتماعى ، وهذا الارتباط الذى لم يسبق له مثيل يلزم قادة العالم بأن يستكملوا فهمهم التقليدى الأمن بتفسير اوسع نطاقا . ويتطلب الأمر ترتيبات وقائية جديدة على الصعيد العالمى (الدور الاكبر منها للأمم المتحدة) وقد كانت استجابة المجتمع الدولى حتى الآن للتحدى المتمثل فى التغيرات البيئية العالمية استجابة مختلطة : فقد تحقق تقدم ملموس فى مسألة طبقة الاوزون ، ولكن لم يتحقق شىء يذكر فى المفاوضات المتعلقة بارتفاع درجة حرارة الأرض ، ومازال المستقبل غير واضح . ورغم أن هناك اسبابا تدعو لقدر من التفاؤل ، يظل هناك عدد من العوامل التى تحول دون التقدم . ومع ذلك فمن الواضح ان التغيرات فى البيئة العالمية دفعت الجدل حول شئون الامن الى مرحلة جديدة وزادت من أهمية دور الأمم المتحدة فى ادارة مشكلات البيئة بمختلف مستوياتها وأبعادها .

دور الأمم المتحدة :

نحن نعيش فى عصر من تاريخ الأمم غدت فيه الحاجة الى العمل السياسى المنسق والمتسم بروح المسئولية اكبر مما كانت عليه فى اى وقت مضى ، وتواجه الأمم المتحدة وأمينها العام مهمة وعبئا جسيمين ، وتلبية الأهداف الانسانية وطموحاتها بروح المسئولية المشتركة تتطلب الدعم الفعال من الجميع .

ولعل أكثر مهمة ملحة تواجه دول العالم اليوم هى اقناع قادتها بالحاجة الى العودة الى العمل متعدد الاطراف ، فاذا كان تحدى اعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية هو القوة الحافزة الحقيقية وراء تأسيس النظام الاقتصادى الدولى لما بعد الحرب فانه لابد للتحدى الخاص بالبحث عن حلول لمشكلات البيئة الدولية وربطها بمسارات التنمية المستديمة من تضافر الجهود التى تشارك فيها اطراف متعددة لبناء نظام اقتصادى دولى للتعاون فذلك التحدى يخترق حدود السيادة القومية والاستراتيجيات المحدودة للربح الاقتصادى والحدود التى تفصل العلوم بعضها عن بعض .

والواقع ان الاهتمامات الدولية بالبيئة ليست اهتمامات حديثة اذ حظيت هذه المسائل بالاهتمام منذ فترة طويلة لكن بشكل ينقصه التنظيم والدوام ، ويجىء شهر ديسمبر عام ١٩٦٨ ليكون إعلانا عن مرحلة هامة فى تاريخ الاهتمام الدولى بالبيئة حين دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الى عقد مؤتمر عالمى حول البيئة للبحث عن حلول لمشكلات التلوث وغيرها مما يهدد الكرة الارضية .

(١) مؤتمر الأمم المتحدة الاول للبيئة - ستوكهولم :

بعد اربع سنوات من الاجتماعات واللقاءات التحضيرية انعقد المؤتمر فى ٥ يونيو سنة ١٩٧٢ فى مدينة « ستوكهولم » عاصمة السويد وحضره ممثلو كافة الدول اعضاء الأمم المتحدة حينذاك . وقد صدر فى ختام

اعماله اعلان « حول البيئة الانسانية » متضمنا اول وثيقة دولية عن مبادىء العلاقات بين الدول فى شئون البيئة وكيفية التعامل معها والمسئولية عما يصيبها من اضرار فضلا عن خطة للعمل الدولى تضمنت ١٠٩ توصية تدعو الحكومات ووكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية التعاون فى اتخاذ تدابير من اجل حماية الحياة ومواجهة مشكلات البيئة .

جاء فى المبدأ الاول من اعلان ستوكهولم الصادر فى عام ١٩٧٢ (ان للانسان حقا اساسيا فى الحرية والمساواة وظروف الحياة اللائقة فى بيئة ذات نوعية تتيح العيش كريمة ومرفهة) . واعلن ايضا ان مسئولية جسيمة تقع على عاتق الحكومات لحماية وتحسين البيئة للأجيال الحاضر والمستقبل على السواء . وعلى اثر مؤتمر ستوكهولم اعترفت دول عديدة فى دساتيرها وقوانينها بالحق فى بيئة لائقة ، والتزام الدولة بحماية هذه البيئة .

ان اعتراف الدول بمسئوليتها فى تامين بيئة لائقة ، لأجيال الحاضر والمستقبل على السواء ، خطوة هامة نحو التنمية المستديمة . ولكن مما سيعبد طريق التقدم ايضا الاعتراف ـ على سبيل المثال ـ بحق الافراد فى الاطلاع والحصول على المعلومات الراهنة عن حالة البيئة ، والموارد الطبيعية ، وحق التشاور معهم ، ومشاركتهم فى صنع القرارات حول النشاطات التى من المحتمل ان يكون لها تاثير بالغ فى البيئة ، والحق فى العلاج والتعويضات لمن تاثرت صحتهم او بيئتهم او يمكن ان تتاثر بصورة خطيرة .

ويتطلب التمتع بأى حق احترام حقوق الاخرين المماثلة والاعتراف بالمسئوليات المتبادلة وحتى المشتركة . وتقع على عاتق الدول مسئولية ازاء مواطنيها وازاء الدول الاخرى فى :

ـ الحفاظ على الانظمة البيئية ومايتصل بها من عمليات بيئية لازمة لعمل المحيط الحياتى .

ـ الحفاظ على التنوع البيولوجى بتامين بقاء سائر انواع النبات والحيوان ، وتشجيع المحافظة عليها فى بيئتها الطبيعية .

ـ الالتزام بمبدأ الانتاجية المستديمة المثلى فى استغلال الموارد الطبيعية الحية والانظمة البيئية .

ـ منع او تخفيف تلوث البيئة او تضررها ضررا بالغا

ـ وضع معايير كافية لحماية البيئة .

ـ التعهد باجراء تقييمات مسبقة او اشتراطها لضمان مساهمة السياسات والمشاريع والتكنولوجيات الجديدة الهامة فى التنمية المستديمة .

ـ الاعلان دون ابطاء عن كل المعلومات المناسبة فى جميع الحالات التى يحدث فيها انبعاث ملوثات ضارة او يمكن ان تكون ضارة ، خصوصا ماتحرره المواد المشعة .

ويوصى بأن تتخذ الحكومات الخطوات المناسبة للاعتراف بهذه الحقوق والمسئوليات المتبادلة . ولكن التباين الواسع فى الانظمة والممارسات القانونية الوطنية يجعل من المتعذر اقتراح معالجة تكون صالحة فى كل مكان . ولقد عمد بعض البلدان الى تعديل قوانينها الاساسية او دساتيرها ، وتتدارس بلدان اخرى اصدار قانون او ميثاق وطنى خاص يحدد حقوق ومسئوليات المواطنين والدولة فيما يتعلق بحماية البيئة والتنمية المستديمة . وقد ترغب بلدان ثالثة فى التفكير بتشكيل مجلس وطنى او تعيين ممثل عام او (محام) لتمثيل مصالح وحقوق اجيال الحاضر والمستقبل والعمل كرقيب بيئى ينبه الحكومات والمواطنين الى اى اخطار داهمة .

(٢) برنامج الامم المتحدة للبيئة :UNEP

وكان من بين ثمار مؤتمر « ستوكهولم » ان انشأت الجمعية العامة للامم المتحدة فى ديسمبر من نفس العام (١٩٧٢) (قرار الجمعية المتحدة برقم ٢٩٩٧ ـ الدورة ٢٧) مايعرف بـ « برنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP » تكون مهمته الاساسية العناية بشئون البيئة ووظائفه فى ذلك مايلى :

أ ـ ترقية التعاون الدولى فى مجال البيئة وتقديم التوصيات المناسبة لهذا الغرض .

ب ـ وضع الأنظمة الارشادية العامة لتوجيه البرامج البيئية وتنسيقها فى اطار نظام الامم المتحدة .

جـ ـ متابعة تنفيذ البرامج البيئية وجعل الوضع البيئى الدولى تحت البحث والمراجعة المستمرة

د ـ ترقية مساهمة الهيئات العلمية والمهنية المتصلة لاكتساب المعارف البيئية وتقويمها وتبادلها

هـ ـ جعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية فى الدول النامية تحت المراجعة المستمرة

و ـ تمويل برامج البيئة وتقديم المساعدة والتشجيع لاية جهة داخل الامم المتحدة وخارجها للمشاركة فى تنفيذ مهام البرنامج والمراجعة السنوية لما تم فى هذا الخصوص واقراره .

وتنفيذا لما تضمنته خطة عمل استكهولم من توصيات قام برنامج الامم المتحدة للبيئة بتطوير برامج العمل ورسم خطط وسياسات البرامج البيئية وتركيزها فى النواحى الرئيسية التالية :

١ ـ المستوطنات البشرية : لمساعدة الحكومات والجهات الأخرى للوصول الى نوعية راقية للبيئة الانسانية فى المستوطنات البشرية وبصفة عامة فى الاسكان البشرى خلال افضل نماذج التنمية وتجهيز المستوطنات بالتكنولوجيا المتقدمة .

٢ ـ الصحة الانسانية والبيئة : وذلك من اجل تحسين الصحة الانسانية والسلامة الصحية للبيئة وعدم التسبب فى مخاطر جديدة تهدد الحياة الانسانية

٣ ـ متابعة الانظمة البيئية : من خلال جداول ارشادية تتناسب وكل منطقة ارضية لتحقيق التوازن البيئى والاقلال من الاثار العكسية لتدخل الانسان من اجل الحصول على ناتج مستمر من كل نظام بيئى .

٤ ـ المحيطات : يعمل البرنامج على تأمين نظام دعم الحياة بالمحيطات ، واعطاء اهتمام خاص بالمناطق البحرية الاقليمية مثل البحر المتوسط والخليج العربى والبحر الكاريبى ، ومن جهة اخرى تشجيع برامج التعاون من اجل حماية البيئة البحرية وزيادة الانتفاع بها وذلك من النواحى الاقتصادية والقانونية والعلمية .

٥ ـ البيئة والتنمية : وهنا يعمل البرنامج على مساعدة الحكومات والجهات الاخرى ذات العلاقة من اجل المراعاة الكلية للاعتبارات البيئية فى الجهود المبذولة من اجل التنمية من منظور ان العلاقة بين البيئة والتنمية تبدو اهميتها وشموليتها من نواح ثلاث : ان الاتجاه نحو التنمية دون اعتبار للظروف البيئية هو امر يتم عن قصر نظر ولن يعقبه نجاح فعال طويل المدى ، وان المشاكل البيئية تعيشها على حد سواء الدول المتقدمة والدول النامية ، واخيرا ان اى تصرف لمعالجة مشكلة معينة فى منطقة من العالم يحدث انعكاساته على الفور فى مناطق العالم الاخرى . لكل ذلك يعمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الربط بين المشاكل البيئية وموضوعات التنمية . وجدير بالاشارة ان المجهودات التى بذلت فى السنوات التى اعقبت مؤتمر استكهولم قد اتجهت الى وضع استراتيجية عالمية عام ١٩٨٠ ، للمحافظة على الثروات الحية تقوم على تضافر الحكومات والوكالات المعنية بالتنمية الاقتصادية واتحادات التجارة العالمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة من اجل الحفاظ على هذه الثروات وتنميتها وحمايتها من المخاطر البيئية .

٦ ـ الكوارث الطبيعية : وهنا يتجه البرنامج الى وضع الخطط الكفيلة بالحيلولة دون وقوع الكوارث الطبيعية والتخفيف من اثارها الناتجة عن حدوث العديد من الظواهر الطبيعية المختلفة مثل الفيضانات والزلازل وانفجار البراكين والأعاصير وغيرها .

٧ ـ الطاقة : حيث يقوم البرنامج بتقويم مدى تاثير البيئة على الانماط البديلة لتوليد الطاقة والحث على استعمال الاشكال الصالحة بيئيا للطاقة وتشجيع ذلك مثل انتاج الطاقة من الشمس والرياح والنفايات المنزلية والزراعية .

٨ ـ الرقابة الأرضية : وذلك لتطوير نظم التقويم البيئى حتى تتميز الموضوعات البيئية المتصلة ، وتجميع وتقدير الحقائق العلمية الضرورية لوضع قواعد التنظيم البيئى الفعال .

٩ ـ الادارة البيئية : ويعمل البرنامج فى هذا المجال على تحسين معرفة الادارة البيئية حتى يتمكن الانسان من ادارة بيئته للتوصل الى تنمية كاملة وتطوير واقرار السبل القانونية للوصول الى تلك النتيجة .

١٠ ـ الى جانب ماسبق يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توجيه كثير من الانشطة المساعدة التى تهدف الى تنمية الجهود من اجل تنفيذ برامج البيئة ، مثل التدريب والتعليم البيئى والمساعدة الفنية والاعلام .

وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يختلف عن المنظمات الاخرى التى تعمل فى قطاع اجتماعى او اقتصادى محدد مثل الزراعة او الصحة او التنمية الصناعية ، بل يقوم بدور العامل المساعد او الحافز لدمج الاعتبارات البيئية فى فكر منظومة الأمم المتحدة كلها وبرامجها ، وتغطى نشاطاته نطاقا فسيحا من المجالات بدءا برصد الأحوال البيئية وتحليل مايطرأ عليها من تغيرات والتعرف على اسبابها ثم السعى الى ان تلقى المشاكل البيئية الاهتمام الكافى من الدول وان تتخذ الاجراءات الكفيلة لدرء اخطارها ان لم يكن العمل على منع وقوعها ، ولليونيب عدة انشطة على راسها قاعدة معلومات متاحة للاتصال المباشر ، عدد من فرق العمل المتخصصة ، عدد من النشرات وادلة العمل والبرامج المتخصصة واخيرا المعونة الفنية لمن يطلبها من الدول النامية ، ومعروف ان العالم المصرى د . مصطفى كمال طلبة هو المدير التنفيذى لليونيب .

وخلال عشرين عاما بين ١٩٧٢ « مؤتمر ستكهولم » و ١٩٩٢ « مؤتمر ريودى جانيرو » والذى انتهى منذ ايام قليلة ، تواصلت الجهود الدولية للأمم المتحدة فى مجال ادارة شئون البيئة فعقدت فى بلجراد فى الفترة من ١٣ ـ ٢٢ اكتوبر ١٩٧٥ « الندوة العالمية للتربية البيئية »وفى الفترة ١٣ ـ ٢٦ اكتوبر ١٩٧٧ انعقد فى مدينة تبليسى بجمهورية جورجيا بالاتحاد السوفيتى « المؤتمر الدولى الحكومى للتربية البيئية » ، ثم تم تاسيس اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بمبادرة يابانية طرحت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٣ وتم تشكيلها من ممثلى ٢١ دولة وتعتبر جهازا مستقلا مرتبطا بالحكومات ، وبنظام هيئة الأمم المتحدة ولكنه خارج نطاق سيطرتها . وقد جرى تفويض اللجنة بتحقيق ثلاثة اهداف : اعادة النظر فى القضايا الحرجة للبيئة والتنمية من اجل صياغة مقترحات واقعية لمعالجتها ، واقتراح اشكال جديدة للتعاون الدولى فى هذه القضايا توجه السياسات والأحداث فى اتجاه التغييرات المطلوبة ، والارتفاع بمستويات الفهم والالتزام بالعمل لدى الافراد ، والمنظمات الطوعية ، والمؤسسات والمصالح ، والحكومات .

وكان من بين ثمار وجهود واعمال هذه اللجنة اصدار بيان عرف باسم بيان طوكيو (١٩٨٧) تضمن ثمانية مبادىء :

احياء النمو الاقتصادى ـ تغيير نوعية النمو ـ المحافظة على الموارد الاولية وتعزيزها ـ ضمان مستوى سكانى يمكن ادانته ـ اعادة النظر فى التوجيه التقنى ومواجهة الاخطار ـ ادماج البيئة فى صنع القرار ـ دعم وتقوية التعاون الدولى ـ اصلاح العلاقات الدولية الاقتصادية .

هذا فضلا عن النجاح فى توقيع عدد من المواثيق والاتفاقات فى مجال البيئة وحمايتها وحل مشكلاتها ، على سبيل المثال : اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

(١٩٨٢) ، الميثاق العالمى للطبيعة (١٩٨٢) ، اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون (١٩٨٥) ، بروتوكول مونتريال (١٩٨٧) ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة « المنظور البيئى فى سنة ٢٠٠٠ ومابعدها (١٩٨٧) .

ونكتفى فى هذه الدراسة بعرض مختصر للميثاق العالمى للطبيعة لعام ١٩٨٢ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة « المنظور البيئى فى سنة ٢٠٠٠ ومابعدها » لعام ١٩٨٧ تاركين الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المكملة لبعضها لدراسات اخرى فى الملف .

(٣) الميثاق العالمى للطبيعة لعام ١٩٨٢ :

صدر هذا الميثاق عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٨ اكتوبر ١٩٨٢ وذلك تتويجا لجهود دولية بداها رئيس جمهورية زائير امام الجمعية الثانية عشرة للاتحاد العالمى لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والتى عقدت بمدينة كينشاسا (زائير - سبتمبر عام ١٩٧٥) حيث اقترح وضع ميثاق عالمى للطبيعة هدفه توجيه وتقويم اى مسلك بشرى من شأنه التأثيرعلى الطبيعة ، ويتضمن قواعد للسلوك فى ادارة الطبيعة واستغلال مواردها .

ومن ابرز ماتضمنه الميثاق فى مجال البيئة والتنمية ، تقرير ان على الدول والمنظمات الدولية والأفراد وكذا الهيئات والمشروعات غير الحكومية ان تتعاون من اجل الحفاظ على الطبيعة وذلك عن طريق انشطة مشتركة وغير ذلك من الأعمال الملائمة خاصة بتبادل المعلومات وبالتشاور ، وان تضع من القواعد والاجراءات التى تجنب الاثار الضارة للانشطة الانتاجية والتصنيعية ، وان تنفذ النصوص القانونية الدولية المطبقة من اجل كفالة الحفاظ على الطبيعة وحماية البيئة ، وان تعمل على ان لايتسبب مايمارس تحت ولايتهااو رقابتها من انشطة فى الاضرار بالمنظومات الطبيعية الواقعة فى الدول الأخرى او خارج حدود الولايات الاقليمية وكذلك حماية الطبيعة والحفاظ عليها فى المناطق التى لاتخضع لاية ولاية وطنية .

الى جانب ذلك اكد الميثاق العالمى للطبيعة على ضرورة ان يراعى اعتبارمتطلبات حفظ الطبيعة جزء لايتجزأ فى اى تخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وان يؤخذ فى الاعتبار عند اعداد خطط التنمية قدرة المنظمات الطبيعية ان تكفل على المدى الطويل الامكانات الحياتية للسكان المعنيين ، والعمل على مكافحة كافة مظاهر التبريد للموارد الطبيعية وتقدير النتائج التى تحدثها الانشطة المختلفة ويجب حظر الغاء الموارد الملوثة ورقابتها والعمل على تدارك الكوارث الطبيعية والتقليل من اثارها الضارة على الطبيعة .

ومما تقدم يتضح ان الميثاق العالمى للطبيعة قد اكد على الرابطة الوثيقة بين البيئة والتنمية وان خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغى ان تبنى على دراسة علمية كاملة لمتطلبات البيئة والحفاظ على الطبيعة .

لقد كان دائما هناك من يريد ان يقتصر العمل والجهد على « مسائل البيئة » فحسب وكان ذلك سيكون خطأ فادحا . فالبيئة لاتوجد كمجال معزول عن الأفعال ، والطموحات ، والحاجات البشرية ، ومحاولات الدفاع عنها بمعزل عن الهموم الانسانية اعطت مصطلح « البيئة » ذاته معنى ساذجا فى بعض الاوساط السياسية ، كما ضاق مفهوم « البيئة » عند البعض الى الحد الذى اخذت توازى معه القول : « ماذا ينبغى على الشعوب الفقيرة ان تفعل لتصبح اغنى ؟ » وهكذا مرة اخرى صرف النظر عنها من جانب الكثيرين فى الميدان الدولى باعتبارها مشاغل الخبراء المختصصين بمسائل « معونات التنمية » .

ولكن « البيئة » هى حيثما نعيش جميعا ، و « التنمية » هى مانفعله جميعا فى السعى لتحسين حياتنا فى هذه البيئة . وهذان المفهومان متلازمان لاينفصلان . وعلاوة على هذا ينبغى ان تعتبر قضايا التنمية حاسمة من جانب القادة السياسيين ، الذين يشعرون بأن بلدانهم قد بلغت المرتبة التى ينبغى ان تكافح من اجلها الشعوب الاخرى . ومن الواضح ان العديد من مسارات التنمية للشعوب الصناعية لايمكن الوصول اليها من قبل الدول النامية ، ونظرا لما تحظى به الشعوب الصناعية من قوة اقتصادية وسياسية كبيرة فان القرارات الخاصة بالتنمية التى تتخذها هذه الدول سيكون لها تاثير عميق فى قدرة جميع الشعوب على المحافظة على التقدم الانسانى لاجيال قادمة .

ويرتبط العديد من قضايا البقاء الحاسمة بالتنمية المتقلبة ، الفقر ، النمو السكانى . وكلها تلقى بضغوط لم يسبق لها مثيل على ارض كوكبنا ، ومياهه ، وغاباته ، وموارده الطبيعية الاخرى ، ولاسيما فى البلدان النامية . واستمرار تزايد الفقر والتدهور البيئى هو فى الواقع هدر للفرص والموارد ، هو بالأخص هدر فى الموارد البشرية . وقد شكلت العلاقة مابين الفقر واللامساواة من جانب ، وتدهور البيئة من جانب اخر الموضوع الرئيسى لتحليلاتنا وتوصياتنا . والمطلوب الان عصر جديد من النمو الاقتصادى - نمو فعال وفى الوقت نفسه مستديم اجتماعيا وبيئيا .

(٤) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة « المنظور البيئى فى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها » :

صدر هذا القرار عن الجمعية العامة فى ١٩٨٧ بإعتباره إطارا واسعا لتوجيه العمل الوطنى والتعاون الدولى فى السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية السليمة بيئيا حيث قررت الحث على تحقيق التنمية القابلة للادامة على أساس الادارة الحكيمة للموارد العالمية والقدرات البيئية المتاحة وإصلاح البيئة التى تعرضت سابقا للتدهور وسوء الاستخدام بوصف ذلك هدفا عاما منشودا للمجتمع الدولى وبالأهداف المنشودة حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها كما وردت فى المنظور البيئى وهى :

أ ـ أن يتحقق بمرور الوقت توازن بين السكان والقدرات البيئية يتيح التنمية القابلة للادامة ، مع مراعاة الترابط بين معدلات السكان وانماط الاستهلاك والفقر وقاعدة الموارد الطبيعة

ب ـ تحقيق الأمن الغذائى دون استنزاف الموارد او أحداث ترد بيئى وإصلاح قاعدة الموارد فى المناطق التى تعانى من اضرار بيئية .

ج ـ توفير طاقة كافية بتكلفة معقولة وخاصة عن طريق زيادة إتاحة الوصول إلى الطاقة بصفة اساسية فى البلدان النامية لتلبية الاحتياجات الراهنة والمتزايدة بطرق تقلل إلى ادنى حد من التردى البيئى والأخطار البيئية وتحافظ على مصادر الطاقة غير المتجددة وتحقق الامكانات الكاملة لمصادر الطاقة المتجددة

د ـ تحقيق تحسينات مطردة فى مستويات المعيشة فى جميع البلدان ، لاسيما البدان النامية ، عن طريق التنمية الصناعية التى تمنع الاضرار والأخطار البيئية ، او تقللها إلى أدنى حد

ه ـ توفير مأوى محسن تتوافر فيه سبل الراحة الأساسية فى محيط أمن نظيف يفضى إلى الصحة الوقاية من الأمراض المتصلة بالبيئة وفى الوقت نفسه يخفف من حدة التردى البيئى الخطير

و ـ انشاء نظام عادل للعلاقات الاقتصادية الدولية يهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادى المستمر لجميع الدول بناء على مبادىء يعترف بها المجتمع الدولى

وقد اوصت الجمعية العامة بأنه ينبغى تنفيذ التوصيات بإتخاذ الاجراءات الواردة فى المنظور البئى ، كلما كان ذلك مناسبا من خلال العمل الوطنى والدولى من قبل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والهيئات العلمية .

٥ ـ مؤتمر الامم المتحدة الثانى للبيئة والتنمية « قمة الأرض » ريودى جانيرو : ـ

عقد هذا المؤتمر فى الفترة من ١ ـ ١٢ يونيو ١٩٩٢ وشاركت فيه ١٧٨ دولة والتقى فى ذروته ١٤٠ رئيس دولة وحكومة ، وقد جاء استمرارا لجهود الأمم المتحدة فى إدارة قضايا البيئة وشئونها .

ولن نناقش هنا التفصيلات المتعلقة بهذا المؤتمر فقد خضعت لحملة إعلامية كبيرة من التسجيل والتحليل فى وقته بل نركز فقط على ما يتصل بمنظور التنظيم الدولى ودور الأمم المتحدة واجهزتها المختلفة سواء فى التجهيز له أو فى عقده ، وما انتهى إليه من نتائج .

ففى إطار التحضير للمؤتمر انشئت لجنة تحضيرية مفتوحة لجميع الدول الاعضاءلتشرف على التحضير لهذا المؤتمر برئاسة السفير « ت . كوه » سفير سنغافورة ، وفى أعقاب دورة تنظيمية عقدت بمدينة نيويورك فى شهر مارس عام ١٩٩٠ ، عقدت هذه اللجنة التحضيرية دورتها الأولى فى شهر أغسطس بمدينة نيروبى بكينيا ، وقد انبثق عن هذه اللجنة ثلاث فرق عمل لمساعدة اللجنة ، وفى عام ١٩٩١ عقدت اللجنة وفرق العمل التابعة لها اجتماعين فى الفترة من ١٨ ماس إلى ٥ ابريل ، وفى الترة من ١٢ اغسطس إلى ٤ سبتمبر فى مدينة جنيف بسويسرا ، ثم عقدت الدورة النهائية بمدينة نيويورك خلال فبراير ومارس ١٩٩٢

وفى إطار التحضير للمؤتمر تم ايضا عقد إجتماعات على صعيد إقليمى ، وقد عقد أولها فى « بيرجين » بالنرويج فى شهر مايو ١٩٩٠ ، وهو اجتماع خاص بالبدان الاوروبية ، وقد أعقبه اجتاع فى بانكوك بتايلاند فى شهر أكتوبر ١٩٩٠ ، وهو اجتماع خاص بدول أسيا ومنطقة المحيط الهادى ، ثم اجتماع ثالث فى مدينة مكسيكو سيتى فى شهر مارس ١٩٩١ بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى ، واجتماعات اخرى مماثلة فى افريقيا وغرب أسيا .

وفى إطار التحضير لقمة « ريودى جانيرو » قامت الدول الأعضاء بإعداد تقارير وطنية تعكس الخبرات والمنظورات الوطنية فيما يتعلق بالبيئة والتنمية ، وقد اعتمدت اللجنة التحضيرية فى شهر اغسطس ١٩٩٠ مبادىء أساسية لهذه التقارير الوطنية التى تعدها الدول الاعضاء ، كذلك تشارك المنظمات غير الحكومية والجماعات الاهلية ، فى اعداد التقاير التى ينبغى ان تقدم الى امانة مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية .

وأشترك فى تنظيم المؤتمر مع الامم المتحدة ٢٥ منظمة دولية تابعة لها ، أما الهدف الاول للمؤتمر فقد حدده موريس سترونج الامين العام للمؤتمر وهو « وضع الأساس للمشاركة العالمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة صناعيا من منطلق الاحتياجات والمصالح المشتركة لضمان مستقبل هذا الكوكب ، اذ اننا بحاجة الى تحقيق توازن عادل وقابل للبقاء بين البيئة والتنمية »

ومن أجل أن يكون المؤتمر فعالا فى تحقيق أهدافه قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تمثل الدول الاعضاء للمؤتمر على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات ، وفى التمهيد ايضا للمؤتمر تم اعداد وثيقة تايخية يوقعها الملايين من سكان الارض فى صورة « عهد » يعلنون فيه اشفاقهم على مصير الكوكب الذى نعيش عليه ، ويتعهدون بتأييد المؤتمر والميثاق الذى يصدره وأجندة القرن الحادى والعشرين التى تنبثق عن أعماله ، كما سيأخذ كل منهم العهد على نفسه شخصيا بأن يبذل غاية الجهد فى أن تكون الارض فى المستقبل مكانا افضل مما هى عليه الآن .

وفى شهر ديسمبر ١٩٩١ اقيم فى مقر الأمم المتحدة حفل كبير أعلن فيه الأمين العام للمنظمة الدولية بدء التوقيع على وثيقة هذا العهد ليحمل إلى المؤتمر رسالة من شعوب العالم تؤكد فيها إيمانها العميق بأن على « قمة الأرض » ان تبدأ عهدا جديدا فى حياة هذا الكوكب ، وتعهدها جميعا بأن تعمل على تحويل الحل الى حقيقة

وقد اعتمدت فكرة جمع ملايين التوقيعات على هذه الوثيقة كما أوضحها الامين العام للأمم المتحدة ، على ضرورة الالتزام الشعبى على مستوى العالم كله بالمبادىء والاهداف التى دعى من أجلها زعماء العالم ليجتمعوا على مستوى القمة فى إطار مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية . والاطار العريض لهذا الالتزام هو أن تكون الارض التى نعيش عليها مكانا اكثر أمنا ، وأن نساعدها على أن تكون اكرم فى استضافتها لهذا الجيل والاجيال المقبلة

انعقاد المؤتمر

بعد عامين من المفاوضات المبدئية تم التوصل الى اقرار خمس قضايا للمناقشة وكان أمام المسئولين فى العالم اجمع اثنا عشر يوما لامكانية توسيع نطاق هذه الموضوعات او بالاخرى للاقتراع عليها وبالاضافة ال العدد الهائل من البلاد المتفاوضة ـ ومن الناحية العلمية كل الدول ممثلة فى هذا المؤتمر ـ فقد واجه الدبلوماسيون عاملين معوقين أساسيين . فالبيئة تعمق من الهوة ما بين الشمال والجنوب بنفس الضرورة التى تعمقها مشكلة توزيع الثروات أو المشكلة الديموجرافية .

وإذا أخذنا فى الاعتبار أن هذا المضمون . فإن النقاط الخمس التى كان ينبغى على قمة ريو أن تتوصل بشأنها إلى اتفاق ، ولو بقدر ضئيل بحيث تثبت هذه القمة أنها ليست مجرد قوقعة خاوية ولا تحول فى الهيمنة والسيطرة انما هى ثمرة اتفاق دبلوماسى ، وهذه النقاط هى :

١ ـ إقرار « ميثاق الأرض » استنادا الى اعلان حقوق الانسان ، فإن هذا الميثاق من المقرر أن ينظم ويحدد واجبات الموطنين بالنسبة للطبيعة . وان كان مضمون هذا الميثاق الذى سيتم اقتراحه لا يتوافق مع فرنسا التى وضعت ميثاقا خاصة بها سوف تتقدم به فى نهاية القمة

٢ ـ الأجندة ٢١ (الخاصة بالقرن الحادى والعشرين) : وهذه الأجندة تقترح حصر ووضع قائمة الاهداف التى ينبغى التوصل اليها من الان وحتى عام ٢٠٠٠ ، وقد قامت بالفعل ١٧٤ دولة بالتصديق على ٩٠ ٪ من اعلان النوايا . أما الى ١٠ ٪ المتبقية فهى أكثر حساسية وتختص بالتمويل . فينبغى على دول الشمال ككما يرى موريس سترونج أن تعطى الجنوب سبعمائة وخمسين مليار فرنك كل عام من الان وحتى عام ٢٠٠٠ كى يمكن تأسيس صندوق لمعونة دول الجنوب . هذا وتبلغ المعونة الحالية والخاصة بالتنمية خمسة وخمسين مليارا . وتقترح فرنسا ان تقوم كل دول الشمال برفع المعونة بنسبة ٧, ٪ من اجمالى الناتج القوم الخاص بها (وكانت تعطى بالفعل من قبل نسبة ٠,٥ ٪) هذا ولا تبدى الولايات المتحدة الامريكية أى حماس لذلك (التى تعطى حاليا بنسبة ٠,٢١ ٪) وكذلك بريطانيا العظمى (التى تعطى نسبة ٠,٢٧ ٪) فالمساومة إذن قائمة

٣ ـ المعاهدة حول الجو والارتفاع إلى درجة حرارة المناخ

ولقد كانت مفاجأة للجميع أن تقبل هذه المعاهدة مائة وثلاث وأربعون دولة فى اجتماع تمهيدى . ومع ذلك وحتى لو وجدت ف صورة ضئيلة فإنها إجبارية بالنسبة للدول ذات الاستهلاك الكبير (سيارات ـ انعدام ـ التلوث الصناعى وهكذا)

٤ ـ معاهدة التنوع البيولوجى : مالم يحدث تغيير مثير فى ريو فإنه يبدو أن فشل هذهالمعاهدة هو من ضمن البرنامج . فالبلاد النامية (وبصفة خاصة الهند وماليزيا) . قد عارضت بشراسة إعلان قائمة بأنواع الحيوانات والنباتات التى ينبغى حمايتها وينبغى أن يتم الاكتفاء بالاعلان عن المبدأ

٥ ـ معاهدة الغابات والمساحات الخضراء : هنا أيضا لا تنتظر بالنسبة لهذه المعاهدة اكثر من الاعلان فالبلاد التى تسير فى طريق التنمية تتقبل على مضض أن يمنعها الشمال من استغلال غاباتها بعد أن سلبها طوال قرن . وقد كان متوقعا اتخاذ موقف معين من المانيا لحساسيتها الشديدة للتشجير والخضروات . أما بالنسبة لفرنسا فسوف تعلن عن تحديد مساحات فى غيانا تقوم بحمايتها والتى ستعتبر بمثابة واجهتها الاستوائية

والسؤال الان هل نجح المؤتمر ؟

لقد افتتح د . بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر بكلمة شملت قضية البيئة التى يعانى منها العالم ، وجاء فى تلك الكلمة « انه قد جاء زمن العالم المتناهى وقد تحددت فيه آفاقنا ونحن نخطط لأولادنا ننوى تغليب الزمن السياسى على أى التاريخ على تاريخنا الشخصى » ، وعن دور الأمم المتحدة أشار الامين العام فى كلمته إلى أن المنظمة العالمية تواجه اختبارا عظيما فهل سيكون بإمكاننا أن نثبت أنه بمقدر البشر أن يواجهوا معا التحديات متجاوزين الخلافات وأن نقترب ولو خطوة واحدة نحو المعمورة الفاضلة التى دعا اليها المفكر الاسلامى الفارابى

فماذا حقق المؤتمر ؟

لقد نجح المؤتمر فى تحقيق ما يلى :

- اتمام الاتفاق على صيغة (أجندة ٢١) والتوقيع عليها من قبل كل الرؤساء
- إتمام الاتفاق والتوقيع عل اتفاقية حماية التنوع الأحيائى
- إتمام الاتفاق والتوقيع على اتفاقية حماية الطقس
- كل الدول وقعت على هذه الاتفاقيات (١٣٩) دولة بإستثناء أمريكا وبعض الدول التى تدور فى فلكلها وحجة أمريكا ليس رفضا للاتفاقية بقدر ماهى لها رأى فى أن الاتفاقية المستقلة جاء ذكرها فى أجندة ٢١ .
- تم تخصيص الدعوم التى خصصت لكافة الصناديق والأجهزة والوكالات لكى تكون مستعدة .

ومعنى ذلك أن قمة الأرض قد نجحت فى تركيز اهتمام العالم على تدفق غاز ثانى أكسيد الكربون فى الهواء

وكذلك الحفاظ على الغابات والكائنات الحية ، وقد كانت هناك قضية هامة لم تطرح رغم أنها تشغل بال العالم الثالث كثيرا وهى قضية السكان والبيئة وهو أمر مثير للدهشة إذ أصبح مستقرا أن السكان والبيئة والتنمية الأبعاد الثلاثة للحياة القادمة .

وبصفة عامة يمكن القول بأن المؤتمر لم يحقق ما كان مرجوا من وراء عقده وكان مثيرا للنزاع لكن يبقى له فضل ما أمكن التوصل إليه وعلى أية حال أصبح لدينا الان طريق نسير فى اتجاهه .

وفى النهاية يبقى التأكيد على حقيقة أن التدهور البيئى والتلوث ومشكلات البيئة وقضاياها بصفة عامة لا تحترم أية حدود من صنع البشر ، وأنه اذا كانت الوظيفة الأساسية للأمم المتحدة هى حفظ السلم والأمن الدولى وصيانتها فإن المفاهيم التقليدية للأمن قد بدأت تنقرض بل حتى تلك الخاصة بالسيادة نفسها ، وفى عصر الدمار البيئى الذى لا مثيل له لابد أن يشمل مفهوم الأمن على الهواء الصالح للتنفس والماء الصالح للشرب والامان من مخاطر الاشعاعات النووية والمواد السامة وايقاف تجريف التربة السطحية التى تضمن لنا القوت ، وأن على الدول أن تدرك أن أمنها المشترك يعتمد على حماية البيئة مثلما يعتمد على القوة العسكرية .

ويظل نجاح التعاون فى ميدان البيئة فى حاجة إلى سياسات جريئة ورؤى ثاقبة وسعة الافق لتحقيق التوازن السليم بين المصالح الوطنية المتباينة ، ولعل المجتمع الدولى يستطيع الان - بعد انتهاء الحرب الباردة - أن يعيد تحديد الأسس التى تقوم عليها العلاقات الدولية لتستبدل بالخوف والمنافسة التعاون والتضامن وأن توفق بين السيادة الوطنية والحاجة إلى رعاية الأرض على المستوى العالمى بحيث يصبح سكان الأرض جميعا مواطنين عالميين . وفى هذا السياق تعلق آمال عريضة على دور الأمم المتحدة فى إدارة قضايا البيئة خاصة دور برنامجها للبيئة « اليونيب .

مصادر الدراسة .

- ميثاق الامم المتحدة ووثائقها .
- تشريل سيمون سيلفر ، روث س . دى فريز ، ارض واحدة ، ببيئتنا العالمية المتغيرة ، مستقبل واحد ، ترجمة د . سيد رمضان هدارة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة - الكويت - لندن ، الطبعة العربية الاولى ، ١٩٩٢ .
- د . ابراهيم محمد العنانى ، البيئة والتنمية : الابعاد القانونية الدولية فى ، الحماية القانونية للبيئة فى مصر ، ابحاث المؤتمر العلمى الاول للقانونيين المصريين (٢٥ - ٢٦ فبراير ١٩٩٢) ، القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٩٩٢ .
- مستقبلنا المشترك ، اعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ترجمة محمد كامل عارف ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد ١٤٢ ، ربيع الأول ١٤١٠ هـ اكتوبر / تشرين الاول ١٩٨٩ .
- البيئة : التحديات الامنية المترتبة على التغيرات فى البيئة العالمية ، مشاكل البيئة والموارد الطبيعية العالمية : اثارها الاقتصادية والسياسية والامنية ، مقالات فى الاستراتيجية ، ترجمة ، القاهرة : البيادر للترجمة ، ابريل ١٩٩١ .
- د . احمد مدحت اسلام ، التلوث مشكلة العصر ، الكويت ، عالم المعرفة ، ١٥٢ ، محرم ١٤١١ هـ ، اغسطس / اب ١٩٩٠ .
- تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢ ، التنمية والبيئة - مؤشرات فى التنمية الدولية ، البنك الدولى للانشاء والتعمير ، القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ط . اولى ، مايو ١٩٩٢ .
- بعض منشورات معهد مراقبة البيئة العالمية Worldwatch Institute (واشنطن - الولايات المتحدة) وهو منظمة بحثية مستقلة لاتستهدف الربح انشئت لتحليل المشكلات العالمية وتركيز الاهتمام عليها ، ويديرها ليستر د . براون ، وتمولها مؤسسات خاصة ومنظمات الامم المتحدة . عن الدار الدولية للنشر والتوزيع .